

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٩٧

الخميس، ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة الحفيتي	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	أيرلندا	السيد فلين
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة تورويتيتش
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورنتس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2022/64)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-29106 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام

والأمن الدوليين (S/2022/64)

الرئيسة: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/237 التي

تتضمن نص مشروع قرار قدمته النرويج.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/64،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على

السلام والأمن الدوليين.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار

المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون

ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين،

غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة

الأمريكية

المعارضون

لا أحد

الممتنعون عن التصويت

الاتحاد الروسي

الرئيسة: حصل مشروع القرار على ١٤ صوتاً مؤيداً دون

معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار

بوصفه القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء

ببيانات بعد التصويت.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): بصفتي القائمة

على الصياغة بشأن أفغانستان وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى أفغانستان، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على

مشاركتهم البناءة في العملية المؤدية إلى اتخاذ القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)

اليوم الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

لمدة عام واحد.

يبعث القرار برسالة واضحة مفادها أن المجلس يقف بقوة وراء

الدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة للشعب الأفغاني وهو يواجه

تحديات وشكوكاً لم يسبق لهما مثيل. ويكفل القرار أن تكون للبعثة ولاية

قوية ومتينة لتعزيز الحوار السياسي الشامل، ورصد حقوق الإنسان

والإبلاغ عنها، ومواصلة تيسير المساعدة الإنسانية والمساعدة في

مجال الاحتياجات الإنسانية الأساسية، فضلاً عن المشاركة مع جميع

الجهات الفاعلة الأفغانية - بما في ذلك حركة طالبان - بشأن جميع

تلك المسائل.

ويعرب القرار عن قلق خاص إزاء حالة النساء والفتيات

الأفغانيات. وهو يزود البعثة بولاية معززة لرصد الانتهاكات والتجاوزات

والأعمال الانتقامية المرتكبة ضد المرأة والإبلاغ عنها. وبالإضافة

إلى تعزيز الولاية لدعم مشاركة المرأة الأفغانية في الحوار وصنع

القرار بشأن مستقبلها ومستقبل بلدها، يعترف القرار أيضاً بأن الأطفال

يتأثرون بشكل غير متناسب بالأزمة المعقدة في أفغانستان. ولذلك

يكلف بعثة الأمم المتحدة بمواصلة عملها الحاسم لرصد حماية الأطفال

والإبلاغ عنها.

وعلاوة على ذلك، شهدت أفغانستان أسوأ موجة جفاف منذ ٢٧

عاماً. ولئن كنا سعداء بإدراج إشارة هامة إلى الجفاف في النص،

وترهيب ضد الأقليات والمجتمع المدني. ويساورنا القلق أيضا إزاء المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في التحليل وتقديم التقارير الذي تقوم به البعثة.

وستكون جميع العناصر في هذه الولاية المحددة للبعثة حاسمة الأهمية لا للاستجابة للأزمة الإنسانية والاقتصادية الفورية وحسب، ولكن أيضاً لدعم الهدف الشامل لمجلس الأمن المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ونشكر مرة أخرى أعضاء المجلس على جهودهم القيمة لتجديد تلك الولاية ونعرب عن خالص شكرنا لفريق البعثة بأكمله على عملهم الدؤوب كل يوم من أجل شعب أفغانستان.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر النرويج على عملها الشاق بوصفها القائمة على الصياغة بشأن القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢).

اليوم، تكلم المجلس بصوت واحد مؤيدا لإناطة ولاية قوية ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان - لقيادة وتنسيق الجهود الإنسانية العاجلة؛ ولدعم حقوق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات؛ ولمحاسبة حركة طالبان بشأن التزاماتها. ومن المخبىء للأمال أن أحد أعضاء المجلس قرر الامتناع عن التصويت، في الوقت الذي أصبح فيه عمل البعثة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

يحتاج أكثر من ٢٠ مليون أفغاني إلى مساعدة عاجلة. ومن جانبها، ضاعفت المملكة المتحدة المعونة المقدمة لأفغانستان في هذه السنة المالية إلى ٣٧٠ مليون دولار. وفي ٣١ آذار/مارس، ستشارك المملكة المتحدة وقطر وألمانيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في استضافة مؤتمر لإعلان التبرعات لجمع الأموال لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. ونشجع الدول الأعضاء على الاستجابة بسخاء. ويكفل اتخاذ القرار اليوم أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور رئيسي في تنسيق استجابة الأمم المتحدة وهي تتوسع في جميع المجالات.

وإلى جانب الأزمة الإنسانية، يساورنا قلق خاص إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال انتقامية ضد مسؤولين حكوميين سابقين وهجمات

وإثبات أن الجماعات المتطرفة لم تعد قادرة على الازدهار في البلد.

وأود أن أقولها بوضوح: أمام طالبان خيار. لقد أوضح المجتمع الدولي توقعاته. وسنبني نهجنا على الإجراءات التي تتخذها طالبان الآن.

وستؤدي بعثة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في دعم حقوق جميع الأفغان وفي تعزيز مجتمع شامل للجميع، تشارك فيه النساء والفتيات مشاركة كاملة. ونحن نراقب عن كثب لنرى ما إذا كانت طالبان ستفي بالتزاماتها بعودة الفتيات إلى المدارس الثانوية في نهاية آذار/مارس.

في الختام، أود أن أشيد بالممثلة الخاصة ليون وفريقها وأن أؤكد من جديد تضامن المملكة المتحدة مع الشعب الأفغاني.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بداية، تود الولايات المتحدة أن تشيد بالنرويج على الروح التعاونية والبناءة التي قادت بها مفاوضات مجلس الأمن بشأن هذا النص.

إن اعتماد المجلس لولاية جديدة وقوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يبرهن على التزام المجتمع الدولي الدائم تجاه شعب أفغانستان وتجاه عمل المنظمة دعما له. وتُمكن هذه الولاية بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بمجموعة متنوعة من المهام الحاسمة ومن القيام بدور المدافع عن الأفغان في جميع أنحاء البلد فيما يواجهون مجموعة متنوعة من التحديات الملحة التي يعزز بعضها بعضا.

ومن خلال اتخاذ القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)، كلف مجلس الأمن البعثة بتيسير إجراء حوار بين أصحاب المصلحة الأفغان والدوليين يركز على تشجيع الحوكمة القائمة على التشارك والاستجابة واتساع قاعدة التمثيل وشمول الجميع والتي تلبي احتياجات جميع الأفغان - بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الهوية.

الأفغاني، كما يتضح من الخطوات التي اتخذناها مؤخرا لحماية بعض ممتلكات مصرف أفغانستان المركزي، المُتَحَفَظ عليها في الولايات المتحدة لصالح الشعب الأفغاني. ونرحب بفرصة مواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة للدعوة إلى إنشاء مصرف مركزي أفغاني يعيد عن التدخل ويفي بالمعايير التقنية العالمية.

لقد اتخذ مجلس الأمن اليوم خطوة هامة للتأكيد على أهمية استمرار عمل المنظمة في أفغانستان فيما يمر البلد بلحظة محورية في تاريخه.

السيد فليين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أيرلندا باتخاذ القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، صباح اليوم. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا للنرويج بوصفها القائمة على الصياغة على جهودها الدؤوبة لضمان التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية جديدة للبعثة. ويدل تصويت اليوم على دعم مجلس الأمن الهائل للعمل الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في هذا الوقت العصيب للغاية الذي يمر به شعب أفغانستان.

في أعقاب استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس، شهد الشعب الأفغاني تأكلا منهجيا في حقوقه، فيما زادت حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية العاجلة زيادة هائلة. وترحب أيرلندا بالولاية الواضحة المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة للعمل دعما للشعب الأفغاني بغية المساعدة على معالجة هذه المسائل الحيوية.

ويوفر هذا القرار أساسا واضحا لا لبس فيه يمكن للبعثة أن تتواصل على أساسه مع جميع أصحاب المصلحة الأفغان ذوي الصلة دعما لمستقبل أفضل لأفغانستان وشعبها - لتنسيق المعونة الإنسانية العاجلة والاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأساسية؛ وتيسير الحوار على نطاق المجتمع الأفغاني، مع التركيز على تعزيز الحوكمة القائمة على التشارك واتساع قاعدة التمثيل وشمول الجميع؛ والعمل من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأفغان؛ ودعم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة في جميع الحوار والعمليات السياسية؛ ودعم تمكين الفتيات وحقهن في

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مكلفة بولاية قوية في مجال حقوق الإنسان لرصد حالة المرأة وأفراد الأقليات العرقية والدينية والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة أو المهمشة والإبلاغ عنها، فضلا عن الدفاع عن أولئك الذين يعانون من العنف. ويسرنا أيضا أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة عملها الهام في مجال حماية الطفل، الذي يتماشى مع جهود المجلس بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

ومن الأهمية بمكان أن هذه الولاية تكفل أن تتمكن البعثة من مواصلة عملها الحيوي دعما لتمكين النساء والفتيات وقدرتهن على التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومشاركتهم الكاملة والمتساوية والهادفة على جميع مستويات ومراحل صنع القرار. وبقيامه بذلك، أصدر مجلس الأمن تعليمات إلى البعثة ألا تكتفي بالدفاع عن المرأة الأفغانية، بل أن تتواصل معها أيضا بوصفها شريكا حيويا في عملها.

وكما يلاحظ مجلس الأمن من خلال القرار الذي اتخذناه اليوم، فإن تعزيز احترام حقوق جميع الأفغان ليس ذا أهمية حاسمة في حد ذاته فحسب، بل إنه يسهم أيضا في تهيئة الظروف الأساسية للتنمية أفغانستان. فلا يمكن لأفغانستان أن تزدهر إذا حُرم نصف السكان من الحصول على التعليم أو لم يُسمح لهم بالعمل. وتراقب الولايات المتحدة عن كثب أعمال طالبان لضمان وفائها بالتزاماتها باحترام حقوق المرأة في جميع أنحاء البلد.

وتكفل هذه الولاية أيضا أن تواصل البعثة الإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي لحالة الطوارئ الإنسانية الواسعة النطاق والأزمة الاقتصادية المستمرة في أفغانستان. وتظل الولايات المتحدة، بوصفها أكبر مانح منفرد للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، ملتزمة التزاما راسخا بعمل بعثة الأمم المتحدة لتيسير جهود الشركاء على أرض الواقع الذين يقدمون المعونة الإنسانية الحيوية للأفغان.

وبالإضافة إلى مساهماتنا الإنسانية، نواصل دعم التدابير الرامية إلى المساعدة في التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه الاقتصاد

التعليم؛ ورصد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، وتعزيز الاستقرار والسلام في أفغانستان لجميع مواطنيها.

في الوقت نفسه، نأسف لأن المجلس لم يتمكن من الموافقة على إدراج إشارة إلى انعدام الأمن المناخي في وقت أصبحت فيه هذه الصلة أكثر وضوحاً من أي وقت مضى في أفغانستان.

لقد سُمعت أصوات النساء الأفغانيات بوضوح في هذه القاعة على مدى الأشهر السبعة الماضية - أصوات حملت رسائل ملايين النساء والفتيات اللواتي انقلبت حياتهن رأساً على عقب بسبب استيلاء طالبان على السلطة. وأود أن أنوه بالنشاط الشجاع للنساء الأفغانيات في مواجهة التهريب والأعمال الانتقامية والاختفاء والقتل. إنهن يدافعن بقوة عن أنفسهن وعن مواطنيهن. وكان لجهودهن وتضحياتهن أثر.

وقد منح أعضاء مجلس الأمن الآن بعثة الأمم المتحدة ولاية استرشدوا في إعدادها بتلك الشهادات الشجاعة - ولاية ستدعم حقوق المرأة وحقوق جميع أبناء الشعب الأفغاني. والآن، يبدأ العمل الشاق في هذا الواقع المتغير حقاً بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة، ولكن بالضمان المحمود المتمثل في دعم المجتمع الدولي والدعم الكامل من المجلس.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب ألبانيا أيضاً باتخاذ القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)، وتشيد بجهود النرويج بوصفها القائمة على الصياغة لقيامها بإعداد نص قوي ومتوازن، وتهنئ أعضاء المجلس على ذلك الإنجاز.

ونرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي نعتقد أنها ستحقق نتائج كبيرة وملموسة لشعب أفغانستان. وكما تم الإعراب عنه سابقاً، تؤيد ألبانيا ولاية قوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي تؤدي دوراً حاسماً بوصفها جسراً متيناً بين المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في أفغانستان. وستركز تلك البعثة الواضحة والقوية ذات الواجبات الموسعة على حقوق الإنسان وحقوق المرأة والشباب وتقديم المساعدة في مجال إيصال المعونة الإنسانية وغيرها من المهام. وهذا

وترى ألبانيا أن هذا النص المعتمد يشكل خطوة أولية إيجابية نحو مساعدة المجتمع الأفغاني على العودة إلى الحياة الطبيعية. وتتطلع ألبانيا إلى تنفيذ القرار وتؤيد بقوة الممثلة الخاصة للأمين العام.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر النرويج على تيسير المفاوضات بشأن النص الذي اعتمدناه للتو، القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢). وتدرك البرازيل أن القرار يعكس شواغل معظم أعضاء المجلس ويمنح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولاية قوية تتناسب مع مسؤوليات الأمم المتحدة تجاه أفغانستان. كما أشكر أعضاء المجلس الآخرين على استعدادهم لتقديم تنازلات باسم هدف أكبر.

يبعث القرار برسالة واضحة إلى الشعب الأفغاني وسلطات الأمر الواقع تنقل توقعات المجتمع الدولي بشأن مستقبل بلدهم. ويشمل ذلك احترام حقوق الإنسان وحماية الأطفال والمعاملة الكريمة للنساء والأقليات.

وبتعزيز العنصر السياسي للبعثة، تعزز الولاية الجديدة دور البعثة كوسيط. كما تؤكد الولاية أيضاً دور البعثة بوصفها عاملاً لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات في هذه الفترة الانتقالية.

ونعتقد أن التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يتيح فرصة لأصحاب المصلحة الأفغان لفهم شواغل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء فهماً أفضل. والأمر متروك للسلطات المعنية لتحديد المسار الذي تريد اتباعه. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يكون خيارهم بناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة وكريمة لجميع مواطنيها.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اضطر الاتحاد الروسي إلى الامتناع عن التصويت على القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقد فعلنا ذلك للأسباب التالية.

تؤدي دورا في تحقيق إمكانية قيام السلطات الجديدة بإيجاد حل فعال للمسائل السياسية ومسائل حقوق الإنسان، مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية والثقافية، مع التركيز على أفضل الممارسات المستعارة من الجيران الإقليميين، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي. ومن شأن الخطوات التي اتخذت نحو التعاون مع قيادة الطالبان في ذلك الاتجاه أن تمكننا من إرساء الأساس للمصالحة الوطنية.

وفي عملنا بشأن النص، استرشدنا أساسا بمصالح الشعب الأفغاني. وكنا نعتقد أن الأهداف الرئيسية هي تقديم المساعدة الإنسانية ومنع الانهيار الاقتصادي. وحيثما يكون هناك شلل كامل في النظام المصرفي وأزمة في السيولة وفرض للقيود، فإن التوصل إلى حل سريع لتلك المسائل من دون أي شروط مسبقة أو تحفظات أمر بالغ الأهمية. ونرى أن أهداف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هي التعاون الفعال في حل تلك المشكلة وتيسير إنهاء تجميد الأصول والعمل من أجل تحقيق تعاف مستدام بعد انتهاء النزاع في البلد. ونأمل أن تساعد الاتصالات بين البعثة والمانحين على ضمان إحراز تقدم كبير بشأن مسألتنا الاعتماد على الذات واستقلال الاقتصاد الأفغاني في المستقبل عن التمويل الدولي.

وبصفة عامة، فإن الأساس هو الحفاظ على الاستقرار، الذي من شأنه أن يعود بالنفع على الجميع، أي على أفغانستان نفسها، والمنطقة، وبقية العالم. وفي الوقت نفسه، نعرب عن امتناننا للقائمين بالصياغة النرويجيين على جهودهم الرامية إلى مواءمة مواقف أعضاء مجلس الأمن وعلى نهجهم الرشيد في النظر في جميع المسائل الملحة التي ذكرتها آنفا. ونحيط علما أيضا بتجسيد مسألتنا التهديدات الإرهابية والمخدرات في القرار.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): منذ انسحاب القوات الأجنبية في آب/أغسطس الماضي، دخلت أفغانستان في مرحلة حاسمة من إعادة الإعمار السلمي. وتؤدي الصين الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة بشأن المسألة الأفغانية وترحب بتجديد ولاية

منذ بداية المناقشات بشأن مشروع القرار، حاولنا أن ننقل إلى زملائنا في المجلس أهمية التوصل إلى موافقة البلد المضيف على وجود الأمم المتحدة. وقد أخذت هذه الضرورة الحتمية في الحسبان باستمرار في كل تمديد لولاية البعثة السياسية الخاصة لسنوات عديدة. ومع ذلك، فإن الإشارة إلى تلك الضرورة هذه المرة قوبلت بمعارضة من أولئك الذين استمروا لسنوات في سياساتهم غير المسؤولة في أفغانستان، ولم يساعدوا في حل القضايا الملحة وتركوا السكان في نهاية المطاف لأهواء القدر.

ومما يؤسف له كثيرا أننا ما زلنا نرى تجاهلا عنيذا للحقائق الجديدة في البلد وتشجيعا لنهج لا صلة لها بالموضوع. وفي نهاية المطاف، تقع المسؤولية الكاملة عن تسوية الحالة، فضلا عن المخاطر المحتملة المرتبطة بها، بالكامل على عاتق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وكما هو الحال في أي بعثة أخرى للأمم المتحدة، هناك حاجة إلى أن يكون هناك هدف واقعي. ونتمنى للبعثة كل النجاح، ولكننا لا نريد أن نتحمل أي مسؤولية إذا لم تتمكن في نهاية المطاف من الوفاء بجميع المهام التي تنتظرها. ولا نريد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تتحول إلى "المهمة المستحيلة" للأمم المتحدة.

من شأن دعم سلطات الأمر الواقع أن يسمح للبعثة بالوفاء بولايتها بفعالية وتحقيق أهدافها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الظروف ستكون ضمانا لأمن موظفي الأمم المتحدة، مما يتيح لهم إمكانية الوصول إلى المناطق التي أغلقت تماما أمامهم لمدة سبعة أشهر.

وأخيرا، من المهم ضمان المزيد من التعاون الموضوعي بين البعثة السياسية الخاصة وسلطات الطالبان، وهو ما نسمع عنه بانتظام أثناء مناقشات الحالة في المجلس. وحقيقة أن هذا الأمر غير مذكور في القرار قد يعرض للخطر فعالية البعثة في إنجاز ولايتها، ويمكن أن يقوض بوجه عام الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة.

والواقع أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما ذكرت رئيسها ديبورا ليونز في بياناتها مرارا وتكرارا، هي التي يمكن أن

يستوعب الجميع، وأن يهيئ تدريجياً لاستتباب النظام العام وإعمال سيادة القانون وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وينبغي أن تساعد أفغانستان على زيادة الاستثمارات في مجال التعليم والصحة، وحماية الحقوق الأساسية للجميع، بمن فيهم النساء والأطفال، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وإقامة علاقات التعاون الودي مع البلدان الأخرى. وهذه المرة، أعاد مجلس الأمن ترتيب أولويات ولاية البعثة في ضوء الحالة المتغيرة في الميدان، حيث لا تزال الحالة تتكشف بسرعة رهيبية ويكتنفها قدر كبير من عدم اليقين. إن التحقق من أن الولاية الجديدة عملية وقابلة للتنفيذ وتواكب آخر التطورات وتلبي الاحتياجات الحقيقية للشعب الأفغاني ليس بالمهمة اليسيرة.

والنرويج، بوصفها واضع المسودة الأولى، أجرت اتصالات مكثفة مع أعضاء المجلس وبذلت جهوداً دؤوبة من أجل تحقيق التوافق في الآراء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الخاص لوفد النرويج. وينبغي في الوقت نفسه أن نعترف بأنه لا تزال لدينا شكوك كثيرة حول ما إذا كانت الأولويات التي ينص عليها القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢) ملائمة، وما إذا كانت المهام المكلف بها متوازنة بشكل عام، وما إذا كانت ستؤدي الدور المتوقع منها.

وتوخياً للحصافة، ينبغي أن نجري تقييماً في الوقت الملائم لما سوف تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من مهام في المستقبل، وأن نكون مستعدين دوماً لإجراء ما قد يتطلبه الأمر من تعديلات. ونأمل أن تستفيد البعثة استفادة كاملة من مواردها الحالية، وأن تنفذ ولايتها بطريقة منظمة ومتوازنة، وأن توزع العمل وتنسقه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بغية تحسين أداؤها. وبجانب الاستمرار في إيلاء سيادة أفغانستان وقيادتها الاحترام الواجب، فمن المهم أيضاً الاهتمام بالشواغل المشروعة للحكومة الأفغانية المؤقتة وتنفيذ مختلف المهام في إطار من التفاهم المتبادل والتواصل الفعال.

وفي الوقت الحاضر، لا يزال الإرهابيون عناصر نشطة في أفغانستان. ولذلك ينبغي للبعثة أن تتواصل باستمرار مع الحكومة

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتمكينها من مواصلة تقديم المساعدة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

ومساعدة أفغانستان على الخروج من أزمتها الإنسانية والاقتصادية هي المهمة الأكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر، وينبغي أن تكون أيضاً أهم عمل تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الفترة المقبلة. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تنفذ بنشاط الولاية الواردة في القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢) وأن تحض البلدان المانحة الرئيسية على زيادة المعونة من دون ربطها بقيود سياسية وأن تساعد أفغانستان على تحسين سبل عيش الشعب. ونتوقع من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تساعد أفغانستان في التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتنشيط الأنشطة التجارية والمالية لأفغانستان تدريجياً وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وينص القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢) على أن الأصول الأفغانية ملك للشعب الأفغاني، مما يعكس وجهة النظر المشتركة للمجتمع الدولي. وتمشيا مع الولاية الواضحة الممنوحة من مجلس الأمن، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تواصل الاضطلاع بدور تنسيقي في تعزيز إنهاء تجريد الأصول في البلد المعني. وندعو البلد المعني إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى إعادة تلك الأصول إلى الشعب الأفغاني بدون قيد أو شرط. ونتطلع إلى إحراز تقدم جوهري في ذلك الصدد قبل الإحاطة المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى المجلس.

وقد رأينا أن الحكومة الأفغانية المؤقتة تشارك بنشاط في عمليات تبادل وجهات النظر مع الجهات الخارجية وتتخذ تدابير لكي تلبي توقعات المجتمع الدولي. التوجه العام سليم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بمبدأ "القيادة الأفغانية والملكية الأفغانية لزاماً الأمور"، وعليه أن يعزز الاتصالات مع الحكومة الأفغانية المؤقتة وجميع الأطراف الأخرى، وأن يعمل بنشاط لإرشاد وتشجيع إنشاء هيكل سياسي منفتح

الأفغانية المؤقتة وأن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة. أفغانستان ووضع البلد على المسار الصحيح لتحقيق مستقبل أكثر استدامة.

ما فتى جيران أفغانستان وبلدان المنطقة منذ وقت طويل يدون لها يد العون على نحو فعال فيما تبذله من جهود في عملية السلام والمصالحة والتعمير، وقد بذلوا جهوداً مضنية لتعزيز تنميتها في أجواء سلمية. والصين تقوم بالأعمال التحضيرية للاجتماع الثالث لوزراء خارجية البلدان المجاورة لأفغانستان، وهي مستعدة لتعزيز الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة بهدف تعزيز أوجه الاتصال والتنسيق من أجل تهيئة بيئة مواتية للاستقرار والتعمير في أفغانستان. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تركيز اهتمامه على أفغانستان والاستمرار في مساعدتها، وأن يشعر الشعب الأفغاني بأنه ليس في طي النسيان.

الرئيسة: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ونرحب بالحفاظ على دور البعثة في حماية حقوق النساء والفتيات باعتبارها ركيزة أساسية في عمل ولاياتها، ولا سيما مع استمرار التمييز القائم ضدهن. وهنا نؤكد على أهمية استمرار المجتمع الدولي في بذل كافة الجهود لتحسين أوضاع النساء والفتيات في أفغانستان عبر التنسيق بشكل فعال ومنتظم ومستدام مع كافة الجهات المعنية.

وبشأن الأوضاع الإنسانية، وبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الأمم المتحدة خلال الأشهر الماضية، إلا أن الاحتياجات الإنسانية الراهنة تتزايد بشكل كبير. ولكننا على ثقة من أن الولاية المجددة ستمكن البعثة من مواصلة دورها في تنسيق الاستجابة الإنسانية بالتعاون مع الهيئات الفاعلة ذات الصلة الموجودة في أفغانستان.

ونشدد أيضاً على أهمية المحور السياسي في ولاية البعثة، حيث يعمل على تمكين البعثة من مواصلة الانخراط في حوار مع طالبان والاستمرار في إيصال رسائل المجتمع الدولي حول أهمية الحوكمة الشاملة. كما نود التأكيد مجدداً على دور منظمة التعاون الإسلامي حيث تظل شريكا مهماً لكل من أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك في المجالات الثقافية والدينية والإنسانية.

وأخيراً، تعد هذه الولاية جزءاً من الاستجابة للتحديات في أفغانستان. إذ يتعين على المجتمع الدولي وخصوصاً مجلس الأمن مواصلة التركيز على معالجة الوضع فيها. وتتطلع دولة الإمارات إلى الاستمرار في تقديم الدعم لتحسين الأوضاع الأمنية وتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان والمنطقة.

ونعرب هنا عن بالغ قلقنا إزاء استمرار تفاقم الأوضاع الإنسانية في أفغانستان، في الوقت الذي يفترق فيه الاقتصاد إلى السيولة المالية اللازمة لتأدية وظائفه الأساسية، فضلاً عن الحد من حريات وحقوق النساء والفتيات بشكل كبير، وكذلك خطر تصاعد تهديدات الإرهاب.

في ظل هذه الحقائق، نرى أهمية الولاية المعتمدة من حيث منح البعثة التفويض اللازم لمواصلة دورها الحيوي في أفغانستان والتصدي لمجموعة من التحديات الملحة التي تقع ضمن ولاية البعثة. كما أنها ستتيح المجال للبعثة كي تدعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في

أستأنف مهامى بصفتى رئيسة المجلس.

لم تعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.